

## "مجالات" – منتدى بروكسل للمجتمع المدني مذكرة مفاهيمية الأمن ومكافحة العنف

تتسم منطقة جنوب البحر المتوسط بشيوع العنف الداخلي والخارجي الذي تكمن جذوره في تاريخ المنطقة، فضلاً عن عوامل أكثر حداثة نسبياً قد يرجع أصلها إلى أقاليم خارج المنطقة. وفي الأونة الأخيرة، في عام 2011، اجتاحت المنطقة موجة من العنف والتطرف. لا شك أن هذه الموجة قد بيّنت مدى قدرة العنف على الامتداد والتوسع على المستويين الإقليمي والعالمي، غير أنها قد كشفت بالدرجة الأولى مدى تعقيد هذه الظاهرة وتعدد أسبابها. رافقت موجة العنف هذه عسكرة متزايدة أسفرت عن استبعاد للقوى المدنية وتقليص لفضاء المجتمع المدني. فقد برز هذا العنف المستشري فرض الحكومات لتدابير تقييدية على سائر أشكال الحريات مما أضفى شرعية في غالبية الحالات على عدم التقيد بشكل دائم بالاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان والحريات. من المرجح أن تكون هذه الردود التي أبدتها السلطات العامة هشة ومضلة. فالظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها المنطقة والاتجاه السائد المتمثل بتسوية النزاعات السياسية والاجتماعية من دون توافق في الآراء أو مصلحة يعني أن الاستراتيجيات الموضوعة لاحتواء العنف قد تكون غير فعالة أو مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، ثمة نقص في المعرفة والمعلومات الدقيقة و الإحصاءات حول مستويات العنف الأخيرة، وذلك بسبب الفراغ المعلوماتي الذي أوجدته الأنظمة في بلاد جنوب البحر المتوسط خلال فترة ما بعد عام 2011 ورقابتها المحكمة على الفضاء العام.<sup>1</sup>

إن تعريف مصطلح "الأمن" مهمة معقدة. قد يكون لهذا المفهوم المتعدد المستويات عدة تعاريف مختلفة تبعاً للجهة الفاعلة. فقد يكون لدى المجتمع المدني والسلطات العامة (الوطنية أو الأوروبية) فهم مختلف لمعنى مصطلح "الأمن" وبالتالي أولويات متباينة. قد يكون لدى الأفراد تصور مختلف للأمن، وذلك تبعاً لأوضاعهم الشخصية، وبالتالي فهم قد يشعرون باحتياجات ومطالب مختلفة. إن مفهوم الأمن في الاتجاه السائد حالياً يعني في المقام الأول تدخلاً عسكرياً وبوليسياً قمعياً من قبل الدولة ضد عدو معين.

بالنسبة إلى ائتلاف مشروع "مجالات"، يجب تفسير مفهوم "الأمن" على أنه واجب الدولة في حماية مواطنيها وضمان قدرتهم على الوصول إلى منظومة حقوق الإنسان بأسرها – الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

لهذا السبب، يعتبر الأمن وسيلة لحماية حقوق الإنسان فضلاً عن كونه وسيلة لحماية المجتمع نفسه. يصبح الأمن حقاً وواجباً جماعياً للدولة، ولكن أيضاً للمجتمع ككل، فلا ينبغي بالتالي أن تهيمن عليه أعمال قمعية أو عسكرية. على العكس من ذلك، إذا ما أردنا للسياسات الأمنية أن تكون فعالة، فلا بد من الاستثمار في التعليم والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان واحترام قيم الديمقراطية.

تجدر الإشارة إلى أن العنف يؤثر في المقام الأول على الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً: الأفراد والمجموعات المنهكة جزاءً عدم المساواة والاستبعاد والقمع من قبل الأنظمة الاستبدادية. وبشكل أكثر تحديداً، الأمن هو مطلب للعاملين غير المحميين والنساء اللواتي يعانين من استمرار النظام الأبوي والمهاجرين الذين تنتهك حقوقهم وأيضاً الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من سكان البلدان المجاورة والذين يعانون من النقص في الفرص والوظائف والعقبات التي تعترض التنقل.

من جهة أخرى، فالتطرف هو أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة العنف. وغالباً ما يقترن هذا المصطلح بمصطلح "الإرهاب"، وهو مفهوم مبهم وغير واضح المعالم، قد يؤدي بنا بسهولة إلى الإغفال عن تنوع وتعقيد خريطة العنف ومرتكبيه وحوافزهم. في الواقع، قد يكون التطرف وارتكاب أعمال الإرهاب والمشاركة في جماعات العنف في غالبية الحالات رد فعل على التهميش وعدم الرضا عن المسارات السياسية والمظالم الاجتماعية الصعبة.

<sup>1</sup> <https://www.euneighbours.eu/sites/default/files/publications/2019-05/Euromesco%20Policy%20Brief%2097.pdf>

لا يمكن اختزال سياسات مكافحة العنف والسياسات الأمنية بمكافحة أعمال الإرهاب. فلا بد لأي حلول فعالة ومبتكرة لمواجهة العنف من التصدي للأسباب الجذرية التي تولد هذه الحلقة المفرغة. لا بد من أساليب واستراتيجيات مختلفة لمكافحة العنف، لكن من دون تيرئة مرتكبيه – أياً كانت طبيعتهم – من مسؤوليتهم. غير أن استراتيجيات مكافحة العنف يجب أن تتقيد بشكل تام بسيادة القانون فلا يجوز لها التغاضي عن هذا المبدأ ووضعه في الخلفية بحجة الفعالية.

## الشمال والجنوب

حتى ولو لم تكن جميع الحالات على الدرجة نفسها من الخطورة، فمن المهم التأكيد على الترابط المقلق في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط بين العمليات التي تميل إلى إعاقة عمل المجتمعات المدنية، لا سيما من خلال تجريم الجهات الفاعلة المسؤولة فيها.

من منظور بناء منطقة أمنية في شمال وجنوب البحر المتوسط، لا بد من تسجيل أربعة انتقادات أساسية:

- إن البند المتعلق بحقوق الإنسان في اتفاقيات الشراكة الثنائية غير فعال على الإطلاق لأنه يؤدي إلى نقض الاتفاقية من دون إمكانية استخدام تدابير أكثر تجزئة وأكثر تدرجاً.
- إن البرامج الموضوعية من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل الديمقراطية لا تولي الاهتمام الكافي للتطور النوعي في المناطق المعنية، إذ تعطي الأولوية للمعايير الكمية البحتة. إن السرعة في إطلاق الأحكام لا يعني أن جودتها تكون أفضل.
- إن الاتفاقيات الموقعة والبرامج المنفذة في مجال الأمن لا تحقق دائماً الإشراف اللازم للمجتمعات المدنية إذ إن مشاركة هذه المجتمعات في تصميم هذه البرامج/الاتفاقيات وتنفيذها ضئيلاً إن لم يكن معدوماً.

إن إدراج جميع البرامج ضمن منظور "مكافحة الإرهاب" أو حتى "مكافحة الهجرة غير الشرعية" هو تجاهل للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم مواجهة العنف المؤسسي للدول. في الختام، لا بد من الإشارة إلى أن البرامج التي طورها الاتحاد الأوروبي لا تركز على تعزيز مكافحة العنصرية وحرية الضمير. إنه وضع مؤسف لأن هذه القضايا تؤثر على ساحلي البحر الأبيض المتوسط. وهي لا تسمح بفهم ثقافي أفضل فحسب، وإنما أيضاً بفهم أفضل للطرق التي تعتمدها المجتمعات لمحاربة العنصرية وتعزيز حرية الضمير.

## أي دور للمجتمع المدني؟

يضطلع المجتمع المدني بدور حاسم في بناء وتوطيد الديمقراطيات الفاعلة، وذلك بناء على إنشاء مؤسسات فاعلة مسؤولة وتحترم سيادة القانون وتستجيب لاحتياجات السكان.

إن أي عملية لإصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تهدف إلى تعزيز فاعلية وشفافية ونزاهة الجهات الفاعلة في المؤسسات الأمنية والدفاعية. ضمن هذا السياق، تشكل منظمات المجتمع المدني قناة مهمة يمكن للمواطنين (رجالاً ونساءً) المشاركة من خلالها في وضع السياسات العامة وتوفير الرقابة المدنية. إن منظمات المجتمع المدني التمثيلية وذات المصداقية ضرورية للحكومة الديمقراطية لقطاع الأمن، وهي قد تكون ذات تأثير، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال:

- التأثير على عملية وضع السياسات بما يضمن عكسها للشواغل الأمنية لدى النساء والرجال والفتيات والفتيان في البلد، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية؛
- إعلام وتنقيف الرأي العام بشأن التغييرات التي تطرأ على السياق الأمني ودور منظمات الدفاع والمنظمات الأمنية ودور المواطنين في الحفاظ على الأمن للجميع؛
- تشجيع عملية توطيد العلاقات السلمية والبناء بين المؤسسات الأمنية والسكان المدنيين؛
- تزويد المؤسسات الوطنية بالخبرة اللازمة في المسائل الأساسية مثل تحليل الموازنات أو التحليل الجنساني أو احترام حقوق الإنسان أو تغيير الأطر القانونية أو مكافحة الفساد في قطاع الأمن.



وفي المقام الأول، إن المشاركة الفاعلة لممثلين ملتزمين ومختصين ومتنوعين من المجتمع المدني في الرقابة العامة على قطاع الأمن تعزز ثقة المواطنين في آليات الدولة المسؤولة عن الأمن.<sup>2</sup>

### النقاط المقترحة للمناقشة والتوصيات

هذه المذكرة المفاهيمية هي نتيجة للمناقشات التي دارت خلال ورشة العمل المواضيعية حول الأمن ومكافحة العنف التي عقدت في الدار البيضاء (المغرب) في شهر نيسان/أبريل 2019 وورشة العمل الخاصة بالشباب في تونس (تونس) في شهر نيسان/أبريل 2019، الاستنتاجات المستخلصة من المؤتمر الإقليمي لسياسة الجوار الجنوبي التي عقدت في تونس، في أيلول/سبتمبر 2019. ونظراً لدرجة تعقيد هذا الموضوع، تم استخدام مصادر أكاديمية إضافية وإسهامات من مشروع "مجالات" في صياغة هذه المذكرة المفاهيمية.

وقد كان الهدف من العمل الإضافي المنجز تحديد وتطوير تعريف هذا الموضوع بشكل أفضل – وبالتالي اقتراح توصيات ونقاط جديدة للمناقشة يتم إقرارها خلال المناقشات مع المشاركين.

#### ← النقاط المقترحة للمناقشة:

1. كيف يتم تناول حقوق الإنسان في اتفاقيات الشراكة: دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب والتطرف العنفي في برامج / سياسات الاتحاد الأوروبي واحترام حقوق الإنسان
2. الانتهاكات التي تطل الأمن الإنساني، التمييز / انتهاك حرية الضمير
3. دور المرأة والشباب في السياسات الأمنية

#### ← التوصيات المقترحة:

- تشجيع وتطوير التبادلات الثقافية بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمعات المدنية وبالتالي دعم حرية التنقل
- ربط أي مساعدة كمية في المجال المؤسسي بشروط تتعلق بالتنوع
- ربط أي تعاون أمني بشروط تتعلق باحترام الحقوق الأساسية
- وضع سياسة لمكافحة العنصرية والتمييز وحرية الضمير
- تنفيذ برامج مشتركة في الشمال والجنوب لمكافحة العنصرية وتعزيز حرية الضمير
- إشراك الشباب في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن ومكافحة جميع أشكال العنف عند مراجعة سياسة الجوار الأوروبية
- زيادة الدعم السياسي والمالي للمبادرات التي يقودها شباب من أجل تعزيز السلام ومنع التطرف العنفي.